“أمم” تحتفي بعيد ميلاد لقمان سليم بالتحذير القضاء اللبناني في مهب الريح!

بالأمس إحتفل أهل واصدقاء وأحباء لقمان سليم بعيد ميلاده الـ 61، لقمان الذي اغتالته أيدي الغدر المعادية للمفكرين والمثقفين والنخب في 3 شباط 2021 على أرض الجنوب، هي الأيدي التي تحكم لبنان غصبا بقوة السلاح ونشر الفوضى ومصادرة الدولة، وفي المواجهة كان لقمان الساعي بناء انسان لبناني حر وإلى الديموقراطية والثورة في وجه السلطة الفاسدة، بالفكر بعيدا عن المهاترات السياسية ورغبات تكرار التجارب الفاشلة في التغيير عبر الحرب الاهلية.

ما تزال مؤسسة أمم للتوثيق والأبحاث التي أسسها لقمان وتديرها اليوم زوجته مونيكا بورغمان بكفاءة، في سعيها لإبقاء القضية حية، فتنظم الندوات المفيدة وتصدر الدراسات العلمية وتصر على تحقيق مبدأ العدالة، فمع هذه النشاطات يجري التذكير بجرائم الاغتيال حتى لا يجرؤ احد على ارتكاب مثيلاتها.

ومن أجل ابقاء الذاكرة متقدة والاضاءة على الجديد، نظمت أمس ندوة حول نظام العدالة في لبنان، في اليوم العالمي للعدالة الدولية في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٢٤، في ستايشن – بيروت،

سن الفيل، جسر الواطي، عرض خلالها ملخص للدراسة التي أنجزها المحامي فاروق المغربي تحت عنوان "قضاء في مهب الريح" ـ

وأوضحت رئيسة اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب في الأمم المتحدة سوزان جبور في محاضرتها سير تطبيق قانون معاقبة التعذيب من قبل المحاكم اللبنانية.

وعرضت نائبة مدرة المكتب الاقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة العفو الدولية آية مجذوب اين اصبح القضاء اللبناني في ملف تفجير مرفأ بيروت؟ كما قدمت المحامية ديالا شحادة عرضا عن قضايا ضحايا مظاهرة 8 آب 2020.

من جهته استعرض الناشط السياسي والمحامي موسى خوري المسار القضائي في ملف مقتل لقمان سليمز

وفي الختام تناولت المديرة الاقليمية لمنظمة هيومن رايتش واتش في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لمى الفقيه موضوعة التعدي على الحريات العامة كأداة لإخفاء الحقيقة.

ثم اقيمت سهرة ودية على الروف ونخب لقمان في عيد ميلاده.

سبق ذلك كلمات افتتاحية لمديرة أمم مونيكا بورغمان وآنا فلايش مديرة مؤسسة "هاينريش بل"، ورشا الأمير مديرة "دار الجديد"، وفيما يلي ننشر كلمتها كاملة:

أيّها الكِرامُ مساءُ الخير،

مساءُ الخيرِ لقمان، الجامعُ لنا هذا المساء، لِنَتَفَكَّرَ بِصوتٍ عالٍ ـ والشرقُ الأوسعُ والعالَمُ مُثْرَعَانِ بالدم ـ في موضوعٍ يَعتبرُه الكثيرونَ حَكْرًا على حَفْنةٍ مِنَ المُختارِين، مِن مُحامِينَ وقضاةٍ وصِحَافِيِّينَ متخصِّصِين.

أيُعقَلُ أنْ نَجتمعَ الليلةَ لِاستنهاضِ العدلِ، والحُروبُ يِوَيْلاتِها في عُقْرِ دارِنا، تتمدّدُ وتَنتَشِرُ نارًا في هَشِيمِنا؟

هل وقَفَتِ العدالةُ يومًا في وجه حربٍ ضَرُوسٍ وأوقَفَتْها؟

أيُعقلُ مثلًا وقد مضى سبعون عامًا على فلسطينَ الدَّوْلَتينِ، أنْ يُراوِحَ العالَمُ بِكُلِّ أذكيائِه في مُستنقَعِ عُنفِ المُربَّعِ الأوّل؟

بعد اغتيالِ الرئيسِ رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، مُنِحَ لبنانُ الدولةُ فرصةَ محكمةٍ دَوليّةٍ خاصّة، بَذَلَتْ وُسْعَها، رُغْمَ كلِّ ما مُورسَ عليها من تلاعبٍ وترهيبٍ، في أن تصِلَ إلى نتيجةٍ ولو متواضِعَة. وصَلتِ المحكمةُ بالحجّة والقرينة إلى تحديد أسماء القَتَلةِ، بَيْدَ أنّ حامِيَهُم يستمرّ في الطعن بمصدقيّتها .

بعد انفجار المرفأ، طالبَ اللبنانيّون بالبديهي. والبديهيُّ هو قرارٌ ظنّيٌّ، ومحاكمةُ المسؤولينَ عن تخزينِ ثمّ تفجيرِ، مادّة استحالَتْ قنبلةً نَوَوِيّةً صغيرة. هذا البديهيّ، هذا الإنسانيُّ، ممنوعٌ علينا. ممنوعٌ علينا والوحشُ ـ أو لِأَقُلْ وُحوشَ المصالحِ السياسيّة ـ مُطْبِقٌ على المصير.

لبنانُ والعالَمُ يَنظُرانِ إلى العَدالةِ نِظْرَةَ كَرٍّ وفَرّ. لا يُوصِدَانِ ـ تهذِيبًا ـ أبوابَهُمَا، لكنّهما يَلعبانِ معها لُعبةَ الهرّ والفأر. اُنْظُروا إلى محكمةِ العدلِ الدَّوليّةِ، تِلكَ التي استَنْهَضَتْها جنوبُ أفريقيا، واجتمَعَت وقرَّرَت إصدارَ مُذكِّراتِ جلْبٍ، بحقّ الإسرائيليّين والحماسَوِيّين. اُنْظُروا كيف كان التعامُلُ معَها.

يِفُتورٍ رَحَّبَ لبنانُ بمحكمة العدل، هذا اللُّبنانُ الذي هَزَأَ قبْلَ شُهورٍ بأحدِ أبرزِ قُضاتِها نوّاف سلام، يوم صار اسْمُهُ يُتداوَلُ لتبَوؤِ رئاسة الوزراء.

اُنْظُروا كيف تَتعاطَى الولاياتُ المتّحدةُ معها، ومعَ استِنابَاتِها. اُنْظُروا كيف يَغِيبُ الحديثُ عنها، والقنابلُ العِملاقةُ لا تَكادُ تَترُكُ في غزّةَ أثرًا بعْدَ عَيْن.

العدالةُ رفيقةُ أرَقِنا، مَغلوبٌ على أمرها. سَيْفُها رمزِيٌّ صَدِئٌ، وقراراتُها تُزعِجُ أحيانًا بالشكلِ، بَيْدَ أنّها لا تؤذي ولا تقتل.

بعد أسابيعَ مِن ترحيبِه الفاتر بمحكمة العدل الدُّوليّة، عادَ لبنانُ الرسميّ يوم ٢٨ أيّار وتَراجَعَ عن قرارٍ له سابِق، يَطلُبُ فيه من المحكمةِ الجِنائيَّةِ الدُّوليةِ، التحقيقَ في اغتيال المصوّر اللبناني عصامِ العبد الله. دولةُ العفْوِ العامِّ بارعةٌ في تنفيل المحاكم، بارعةٌ في طمس الأدلة، بارعةٌ في التلاعب بالقوانين.

ماكِرُو العفْوِ العام، والحروبِ والانتصاراتِ الأبديّة، قد تَفوَّقُوا حتّى الساعةِ على أحذَقِ المحاكم، وأنظَفِ القضاةِ كَفًّا.
ماكِرُو السياسةِ وأقوياءُ العالم، يَعرفون أنَّ المحاكمَ مؤسَّساتٌ شاهقةٌ ثقيلةُ الحركة، نظريَّةٌ صُورِيَّة. يَعرفون تمامَ المعرفةِ علاقةَ العدلِ بالهزائمِ والانتصارات.

أيّها الكرام، نَجتمعُ هذا المساءَ على اختلاف مشارِبِنا وطموحاتِنا المِهنيّةِ والسياسيّة، ونحن نَعلمُ عِلمَ اليقينِ أنّ العدلَ لِلُبنانَ، البلدِ الصغيرِ المُشَلَّعِ، جُلْجُلَةٌ كُتبَ علينا أن نَحمِلَها في وجْهِ قتَلَةٍ مَكَرَةٍ، يستَخِفّون بالشرائع.
صحيحٌ أننا لا نَقتلُ ولا نُصفّق لِقَتَلة، صحيحٌ أننا لا نَنْهَب، صحيحٌ أنْ لَا مُقارَنَةَ بين براءتِنا وجِدِّنا وعُنفِهم. كلُّ ذلك صحيحٌ، والأصحّ أنّ قَرْعَنا أبوابَ العدلِ، ولو بدَا لِكثيرِينَ ساذَجًا وطُوباويًّا، هو لنا الطريق.
المستحيلُ على وُعُورتِه طرِيقُنا.
قتَلَةُ لُقمانَ مجّدوا كاتم الصوت أمّا نحن ، فتُرسنا الوحيد هو عدالة البشر . المَجْدُ لِلعدل.
المَجْدُ لِلصدّقين.

كما ننشر كلمة مونيكا التي القتها باللغة الانكليزية، وقام موقعنا بترجمتها .

أصحاب السعادة، الأصدقاء الأعزاء، الضيوف الكرام،

شكراً جزيلاً لانضمامكم إلينا في هذا الحدث اليوم.
كما أود أن أشكر مشرفنا فاروق المغربي، وأعضاء اللجنة، سوزان جبر، ديالا شحادة، آية

مجذوب، لما فقيه، وموسى خوري على تواجدهم هنا.
ثم أود أن أشكر آنا فليشر ومؤسسة هاينريش بول على تعاونهم معنا مرة أخرى في هذا الحدث.
هذه هي المرة الثالثة التي نحتفل فيها باليوم العالمي للعدالة الدولية، المعروف أيضاً باليوم الدولي للعدالة.
منذ سنتين، كنا هنا أيضاً في محطة بيروت ندعو لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في لبنان.
وفي العام الماضي، أطلقنا مهرجان ميدان السينمائي، وهو مهرجان يركز على الاغتيالات السياسية، والذي نأمل أن يقام كل سنتين.
اليوم هو أيضاً المرة الثالثة التي نحتفل فيها بعيد ميلاد لقمان بدونه، ونحيي هذا اليوم لتزامنه الرمزي مع اليوم العالمي للعدالة الدولية.

لقد بذلنا جهداً لتحويل هذا اليوم إلى يوم يخلد ذكرى لقمان وذكرى جميع الذين قُتلوا دون تحقيق العدالة في لبنان.
أود أن أؤكد على ما يلي:
مرة أخرى، السابع عشر من يوليو هو اليوم العالمي للعدالة الدولية.
هذا اليوم هو جزء من جهد للاعتراف بنظام العدالة الجنائية الدولية، مما يعني بطبيعة الحال، أن المجتمع الدولي يشارك في جهودنا هنا في لبنان لمحاربة ثقافة الإفلات من العقاب.
المجتمع الدولي يمكنه ويجب عليه أن يلعب دوراً في مساعدتنا على تحقيق المساءلة والعدالة.
يمكنني التحدث بشكل خاص عن قضية لقمان:
كما تعلمون جميعاً، اختطف لقمان في 3 فبراير 2021، في نيحا جنوب لبنان، في منطقة تحت سيطرة اليونيفيل. معسكر الكتيبة الفرنسية يبعد قليلاً أكثر من كيلومتر واحد عن مكان الاختطاف. إنها منطقة خالية.
طلبنا من الدولة اللبنانية إرسال طلب رسمي إلى الأمم المتحدة للحصول على أي بيانات لديهم من هذا التاريخ، وأخيراً أرسلت الدولة اللبنانية هذا الطلب في أغسطس من العام الماضي.
وأجابت الأمم المتحدة على هذا الطلب بقولها إنها لا تملك أي بيانات تتعلق باغتيال لقمان.

يأتي هذا رغم أن عدة مقالات صحفية نُشرت بعد اغتيال لقمان، نقلت عن سكان نيحا الذين لاحظوا حركات سيارات غريبة.

هل من الممكن أن تكون هذه الحركات في منطقة دولية محمية قد فاتت على الأمم المتحدة؟

حدث نفس الأمر مع عائلات ضحايا انفجار مرفأ بيروت. لقد طلبوا بيانات وصور الأقمار الصناعية للمرفأ من تاريخ 4 أغسطس 2020، يوم الانفجار، وقالوا أيضاً إنها غير متوفرة.

أذكر هذين الديناميتين لأجدد ندائي إلى المجتمع الدولي لدعم الضحايا في لبنان بكل الوسائل الممكنة لتحقيق العدالة.

فاروق المغربي يصف في تقريره الذي يحمل عنوان "القضاء اللبناني بين إساءة التوجيه وسوء الاستخدام"، صورة كارثية عن وضع القضاء في لبنان. وسيسلط المتحدثون الضوء على الحالات التي فشلت فيها العدالة حتى اليوم.

بالطبع، هدفنا هو أن يكون لدينا قضاء مستقل في لبنان.

لكن كم من الوقت سيستغرق بناء قضاء مستقل في بلد يعتبر دولة فاشلة، لا ينجح في انتخاب رئيس، وتتخذ فيه القرارات المتعلقة بالحرب والسلم من قبل جهة غير حكومية تدعى حزب الله؟

عائلات ضحايا انفجار المرفأ لا تستطيع الانتظار.

نحن لا نستطيع الانتظار.

أنا لا أستطيع الانتظار.

ولكن بشكل رئيسي، لبنان لا يستطيع الانتظار.

أنا أؤمن بعمق أن العدالة والمساءلة فقط يمكن أن تنقذ لبنان. ونحن بحاجة إلى كل الدعم، من المصادر الدولية إلى المحلية.

شكراً لكم.

وهنا نص مداخلة المحامي موسى خوري كاملة:

طلبت مني مؤسسة أمم أن أشارككم ما تيسر لدي من معلومات عن المسار القضائي في ملف مقتل لقمان سليم. هذا ما ورد في البرنامج.

اسمحوا لي بأن أبدأ بملاحظة وإن كانت شكلية، انما هي ذات أهمية: الكلام عن مقتل لقمان سليم هو كلام غير دقيق، إن لغوياً أو في المضمون. لم يقتل لقمان سليم انما اغتيل. والاغتيال هو المصطلح الصحيح لوصف عملية القتل عندما تكون منظمة ومتعمدة. ولقمان سليم اغتيل في عملية منظمة ومتعمدة، واضحة المعالم، دقيقة التفاصيل، مضبوطة الأداء.

بعد ذلك التوضيح، لا بد من سؤال وهو: كيف لمحامٍ أن يتكلم عن مسار تحقيق لا يزال قيد النظر، سيما إن كان وكيلاً عن جهة الادعاء؟ فالمبدأ هو سرية التحقيق ولا أخال نفسي غافلاً عن هذا الأمر.

الجواب على هذه المعضلة بسيط. إذ يكفي لي أن أسرد أمامكم المسار القضائي في أي ملف تحقيق في موضوع اغتيال سياسي في لبنان لتتبين أمامكم تفاصيل المسار القضائي في ملف اغتيال لقمان سليم.

في كل عملية اغتيال سياسي، تهب الأجهزة الأمنية (وما أكثرها في بلد يفتقر للأمن)، تهب إذاً هذه الأجهزة لإجراء التحقيق. وبالطبع، فإن كل جهاز منها يقوم بتحقيقه الخاص، دون مشاركة الأجهزة الأخرى للمعلومات التي يحصل عليها.

تبدأ الأجهزة الأمنية عادةً بمصادرة تسجيلات كاميرات المراقبة، وهذه الكاميرات منتشرة على جميع الأراضي اللبنانية، يضعها عادةً الأفراد لاعتقادهم أن وجود مثل هذه الكاميرات قد يردع المجرمين.

تستعلم الأجهزة الأمنية عبر مخبريها، وهم أيضاً كثر، عما تمكنوا من استقائه من معلومات وتفاصيل حول من خطّط، ومن دفع، ومن حرّض، ومن سلّح، ومن نفّذ. ولا عجب في الأمر، فالأجهزة الأمنية تستطيع، لو أرادت ومتى أرادت معرفة الشاردة والواردة في بلد "كلو بيعرف كلو فيه".

هذه هي مرحلة التحقيق الأولي التي تحصل في تغييب تام لذوي الضحية. إذ أن الأجهزة الأمنية تعمل بسرية تامة، وليس على ذوي الضحية سوى الانتظار.

في ملفات الاغتيالات السياسية، يطول عادةً هذا الانتظار. في ملف اغتيال لقمان سليم، انتظر ذووه سحابة أربعة أشهر قبل انتهاء التحقيق الأولي. وهذه معلومة علنية غير مشمولة بالسرية.

في معظم الملفات التي تتولى التحقيق بها، تصل الأجهزة الأمنية الى معرفة هوية الفاعلين في غضون أيام. إلا في ملفات الاغتيالات السياسية، حيث لم تصل أي من التحقيقات حتى الآن الى معرفة أي من الفاعلين أو أي من المحرضين. ولا يرد على ذلك بأن جرائم الاغتيالات السياسية تحضّر بدقة أكبر، فالواقع عكس ذلك تماماً. إذ أن جميع الجرائم السياسية في لبنان اقتُرفت في وضح النهار وفي أماكن آهلة، وأحياناً أمام عدسات كاميرات مراقبة، الى حد أنه وفي إحدى هذه الجرائم، تمكنت الأجهزة الأمنية من الحصول على صور الجناة، ولم تتمكن من معرفة هوية أي منهم...

ولا بد هنا من طرح السؤال: هل أن الأجهزة الأمنية حقاً لم تتمكن من كشف الجناة في أي من جرائم الاغتيالات السياسية التي حصلت في لبنان في الربع قرن الأخير، أو أن هذه الأجهزة تعلم وتبقي الحقيقة طي الكتمان؟

إذ أن منطقاً سوريالياً يغلب في لبنان وهو ما يسمى بالمحافظة على السلم الأهلي. عنده تقف العدالة بحجة أن الحقيقة قد تخلق مشاكل، لبنان هو بغنى عنها. وهذا المنطق

السوريالي ليس بالضرورة نابع من قرار سياسي، انما هو موجود لدى كل من يدعي تحمل المسؤولية، لا سيما عند الأجهزة الأمنية، حيث يعطي كل شخص لنفسه حق تقرير ما إذا كانت الحقيقة تضر بالسلم الأهلي، فيحجبها.

نعم أيها السيدات والسادة، هكذا ينتهي التحقيق الأولي في ملفات جرائم الاغتيالات السياسية في لبنان، دون البوح عن هوية الجاني.

يرسل بعدها ملف التحقيق الى المدعي العام المختص مكانياً من دون أي دليل على هوية الفاعل. فيرسل المدعي العام بدوره ملف التحقيق الأولي الى قاضي لمتابعة التحقيق.

وكأن ما عجزت أجهزة أمنية من معرفته، مع ما كل لديها من إمكانيات ومن عديد ومن عتاد ومن مخبرين ومن تواجد على الأرض، يمكن أن يكشفه قاضي تحقيق من مكتبه في قصر العدل، مع ما أوتي به من إمكانيات محدودة والتي أولها وأهمها حرفيته في دراسة ملف التحقيق الأولي وضميره المهني. ولكن ماذا يمكن للحرفية وللضمير أن يفعلا في مجال كشف ملابسات تقول أجهزة أمنية أنها لم تتمكن من كشفها...

أهم ما يحصل في دائرة قاضي التحقيق، أنه يسمح لذوي المغدور أن يطلعوا أخيراً على مجريات التحقيق الأولي، فيتقنوا عندها بأن هذه التحقيقات لم تؤدِ الى شيء.

بعدها تبدأ الجلسات والتي يدعى اليها ذوو الضحية، وهذا ما لا يحصل في التحقيق الأولي. من باب إشعار ذوي الضحية بأن القضاء بجانبهم، يباشر قاضي التحقيق جلساته والتي عادةً ما تبدأ بالاستماع الى ذوي الضحية انفسهم، ثم الى معارفه، وكأنهم هم من يعرف الفاعلين ويتسترون عليهم.

ولو تجرأ ذوو الضحية الى اتهام جهة ما بالوقوف وراء عملية الاغتيال، يصبحون في خانة من يعرقل التحقيق ومن يقحم السياسة في القضاء، وكأن الاغتيال السياسي لا علاقة له بالسياسية.

تبدأ وتيرة الجلسات سريعة حتى يشعر ذوو الضحية بالاهتمام. بعدها، تتباعد الجلسات ويدخل ملف التحقيق في الروتين القضائي. وفي مساهمة منهم في السير بالتحقيق قدماً، يحاول ذوو الضحايا القيام هم بتحقيقات، علّهم يجدون دليلاً يفيد التحقيق فلا يخلص القاضي الى تجهيل الفاعل.

وهنا غالباً ما يتذكر ذوو الضحية كلمات المواساة والاستنكار التي سمعوها عند حصول الاغتيال من قبل ممثلي دول ومنظمات دولية والذين شجبوا جميعهم هذا الفعل ووعدوا

بالمساعدة على تحقيق العدالة وعلى كشف الحقيقة. فهذه الدول وهذه المنظمات الدولية ترفض منطق الإفلات منطق من العقاب وتجعل من تحقيق العدالة هدفها السامي.

يتوجه ذوو الضحية الى ممثلي هذه الدول وهذه المنظمات الدولية، فيطلبون دعمهم في

تحقيق العدالة، ولو بمعلومة تنعش التحقيق، في بلد تصول فيه وتجول كل ما يوجد من أجهزة مخابرات في العالم. وهنا وفي كل مرة، تتذكر هذه الدول وهذه المنظمات الدولية مبدأ السيادة وعدم جواز التدخل في أمر داخلي لبناني، فتكتفي بتكرار أسفها وشجبها لما حصل، مضيفةً استنكارها لما وصل اليه لبنان من تفلت أمني ومن تغييب للعدالة.
ولو أصرّ ذوو الضحية على المضي قدماً في ملف التحقيق، يأتيهم من يذكرهم بأن "الغالي راح" وأن الإصرار على معرفة الحقيقة قد يعرضهم هم للخطر. فاذا الضحية وما كان يمثل من مكانة وحيثية قد اغتيل، هل يصعب على من قام بهذه الفعلة دون أي ملاحقة أن يعيد الكرة؟ ويأتيهم أيضاً من يضيف أن الحقيقة لا تقيم الموتى من القبور، وأن الاغتيال هو مصير محتمل قبل به كل من اختار العمل السياسي في لبنان.
هذا هو المسار لأي ملف التحقيق في أي اغتيال سياسي في لبنان. الفرق الوحيد في تلك الملفات هو قدرة ذوي الضحية على المثابرة في متابعة الملف انطلاقاً من مبدأ ان لا يضيع حق وراءه مطالب.
ما يمكنني أن أقوله ختاماً عن ملف اغتيال لقمان سليم، هو أن وراء هذا الملف الحق مطالبين كثر، من ذويه، الى فريق عمله، الى أصدقائه، وقد قطعوا جميعاً على أنفسهم عهداً بعنوان: العدالة للقمان، العدالة للبنان.

ويذكر انه اقيم معرض كتب لاصدارات دار الجديد مقدمة مجانية.

موقع أخباركم أخبارنا، ١٨ تموز ٢٠٢٤